بيان السودان

أمـام

اللجنة السادسة – الدورة (72)

تحت البند (76)

حـول

سيادة القانون على المستويين الوطني والدولي

The rule of law at the national and international levels

الوزير المفوض

د. الصادق على سيد احمد

Minster plenipotentiary

Dr. Elsadig Ali Sayed Ahmed

نيويورك : 5 أكتوبر 2017

(الرجاء مراجعة النص عند الإلقاء)

السيد الرئيس،،

ينضم وفدى للبيان الذى أدلى به وفد جمهورية ايران الاسلامية إنابة عن دول حركة عدم الإنحياز والبيان الذى أدلى به وفد الشقيقة الجزائر إنابة عن المجموعة الأفريقية.

يحيط السودان علماً بتقرير الأمين العام الوارد فى الوثيقة A/72/86 والذى أبرز الأنشطة التى اضطلعت بها الأمم المتحدة فى مجال سيادة القانون، بجانب تناوله للتدابير التى اتُخِذت لتعزيز التنسيق فيما يتعلق بأعمال الأمم المتحدة المتصلة بالموضوع قيد التداول، ويتطلع وفدى الى حوار صريح ومتوازن حول مضامين التقرير بهدف الخروج بخلاصات متفق عليها.

ظل وفدي يتابع هذا البند باهتمام كبير ونرى أن احترام سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي أمر ضروري لصون السلم والأمن الدوليين وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

السيد الرئيس ،،

يولى السودان أهمية كبرى لموضوع سيادة القانون على المستويين الوطنى والدولى ويبذل جهوداً مستمرة لمراجعة القوانين الوطنية بهدف تطويرها وضمان اتساقها مع المعايير والإتفاقيات الدولية وتتوافق هذه الجهود مع مبادرات متعددة تنهض بها الجهات ذات الصلة فى مجالات بناء وتعزيز القدرات الوطنية وتمكين الأجهزة المختصة من الوفاء بمسئولياتها ومهامها وفقا للدستور والقوانين المنظمة لذلك، باعتبار عملية تحقيق سيادة القانون على المستوى الوطنى مهمة داخلية تنهض بها الدول والحكومات.

السيد الرئيس،،

نود أن نشير مستذكرين الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن "سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي" المعقود في 24 أيلول سبتمبر 2012، والإعلان المعتمد عنه. وبغض النظر عن رأينا فيما يخص مضمون الوثيقة ومدى توازنها، فإن عقد ذلك الاجتماع يشكل في حد ذاته معلما هاما وخطوة هامة في مناقشات الجمعية العامة لسيادة القانون بهدف التوصل إلى تفاهم مشترك فيما بين الدول الأعضاء. ولن ندخر جهدا لمواصلة مجرى المناقشات في اللجنة السادسة، كجزء من الجمعية العامة وبالتعاون مع الشركاء الآخرين، من أجل التوصل إلى وضع رؤية وفهم واضحين مشتركين بشأن جميع عناصر سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي.

السيد الرئيس ،

سيشارك وفدي في موضوع مناقشة اللجنة السادسة هذا العام للبند بموضوعه الرئيس الذي اعتمدته الجمعية العامة في قرارها A / 71/148 بعنوان "السبل والوسائل الكفيلة بمواصلة نشر القانون الدولي لتعزيز سيادة القانون". ونؤكد أن مبادئ وقواعد القانون الدولي لا غنى عنها في صون وتعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي. وفي هذا السياق، ينبغي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما في ذلك الدول الأعضاء في مجلس الأمن، أن تجدد التزامها باحترام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والدفاع عنه والمحافظة عليه

وتعزيزه، بهدف إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الاحترام الكامل للقانون الدولي، ونشره لتعزيز سيادة القانون.

وولابد هنا من الاشارة الى الخطر والتهديدات الخطيرة الناجمة عن الاجراءات والتدابير التى تسعى الى تقويض القانون الدولى والصكوك القانونية الدولية، لذلك فانه على الدول الاعضاء العمل على تحديد ومتابعة الاجراءات التى قد تسهم فى تحقيق عالم يسوده السلام والازدهار، ونظام عالمي عادل قائم على ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

السيد الرئيس،،

إنّ برنامج بناء القدرات الوطنية فى مجال سيادة القانون وتقديم العون الفنى للدول وتبادل التجارب الناجحة هو المدخل المناسب لهذه العملية، لا سيما وأنّ الحوار يتزامن مع تركيز الجمعية العامة على الموضوع الفرعى(السبل والوسائل الكفيلة بمواصلة نشر القانون الدولي لتعزيز سيادة القانون)، إذ ليس من المنطقى أن نسعى لتعميم نموذج واحد باعتباره مناسبا لكل الدول دون اعتبار لتباين الظروف والمعطيات ويشجع السودان أن تُركّز نشاطات الأمانة العامة والوحدات ذات الصلة بموضوع سيادة القانون على مضاعفة برامج العون الفنى وبناء القدرات ويدخل فى ذلك برنامج مساعدة نشر وتدريس القانون الدولى الذى يسهم لا سيما فى الدول النامية فى زيادة الوعى بموضوعات القانون الدولى وتمكين العاملين فى هذا المجال من تعزيز معرفتهم والإطلاع على التطورات المتلاحقة فى ميدان القانون الدولى .

السيد الرئيس،،

يدعو وفدى الدول الاعضاء للجوء إلى تسوية المنازعات بالطرق السلمية من خلال الآليات والأدوات المنشأة بموجب القانون الدولي بما في ذلك محكمة العدل الدولية وآليات التحكيم الدولية والإقليمية المختلفة.. وندعو بشكل خاص الى دعم محكمة العدل الدولية باعتبارها الجهاز القضائى الرئيسى للأمم المتحدة، وندعو من هنا الجمعية العامة ومجلس الأمن إلى استخدام الحق الممنوح لهما بموجب المادة 96 من ميثاق الأمم المتحدة لطلب فتاوى بشأن أي مسألة قانونية من محكمة العدل الدولية، كلما كان ذلك ملائماً لضمان إطار قانونى عادل وشفاف يضمن علاقات دولية متوزانة تراعى فيها مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقواعد الراسخة فى القانون الدولى. هذا بالإضافة الى تبادل التجارب الرائدة للدول فى مجال تعزيز سيادة القانون والعمل على تعميمها والإستفادة منها ومضاعفة التعاون مع الدول فى ميدان بناء القدرات والعون الفنى حسب احتياجاتها وظروفها حتى تتمكن من بناء مؤسسات وطنية قادرة وفاعلة على قيادة عملية سيادة القانون.

السيد الرئيس،

وفيما يتعلق بوحدة سيادة القانون، نري أنه ينبغي إنشاء آليات مناسبة للدول الأعضاء لمواكبة عمل الوحدة وكفالة التفاعل المنتظم بين هذه الأخيرة والجمعية العامة. و فيما يلي أنشطة الوحدة الواردة في تقرير الأمين

العام عن "تعزيز وتنسيق أنشطة الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون"..نود أن نؤكد أنه لا يوجد تعريف متفق عليه وحيد لسيادة القانون. وينبغي أن تؤخذ هذه الحقيقة في الاعتبار عند إعداد التقارير، وعند جمع وتصنيف وتقييم نوعية البيانات المتعلقة بالمسائل التي تتصل بسيادة القانون بصورة مباشرة أو غير مباشرة. ويجب ألا تؤدي أنشطة جمع البيانات التي تضطلع بها هيئات الأمم المتحدة إلى صياغة أحادية الجانب لمؤشرات سيادة القانون وتصنيف البلدان بأي شكل من الأشكال. إن مؤشرات سيادة القانون التي لم تتفق عليها الدول الأعضاء في نقاش ومشاورات مفتوحة وشفافة - تظل بالنسبة لنا -غير مقبولة.

السيد الرئيس،،

نظراً لأن الأسرة الدولية بالتأكيد حريصة على سيادة القانون والإلتزام بها؛ فانه من المهم الحديث بوضوح عن ضرورة تجنب التسييس فى ميدان العدالة الدولية واتخاذها منصة لتحقيق أهداف سياسية لا تمت للعدالة الدولية بصلة وهنا تبرز المحكمة الجنائية الدولية كواحدة من آليات تسييس العدالة وقد أوضحت الممارسة بجلاء منهج المحكمة القائم على الإنتقائية وإزدواجية المعايير وهذا أمر خطير يتهدد العدالة الدولية ويبعدها عن سياقها النبيل وأهدافها التى ينبغى أن تتوحد حولها الإرادة الدولية.

السيد الرئيس

ختاماً نؤكد على ضرورة أن تحترم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة احتراما تاما وظائف وسلطات كل جهاز رئيسي من أجهزة الأمم المتحدة، ولا سيما الجمعية العامة، وأن تحافظ على التوازن بين هذه الأجهزة داخل الوظائف والصلاحيات ذات الصلة بالميثاق.

ويتطلع وفدى الى تداول مثمر حول هذا الموضوع الحيوى والذى تمثل اللجنة السادسة المنبر المناسب له ويدعو السودان الى التركيز على القضايا محل التوافق وأن يعكس مشروع القرار المتوقع بشفافية نتائج هذه المداولات حتى نسهم جميعنا فى تعزيز سيادة القانون على المستويين الوطنى والدولى.

وشكراً السيد الرئيس